الاتصال التشاركي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجماعة المحلية "البلدية"

أ . عبد الغاني لولو
جامعة سوق أهراس

الملخص: يسعى هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على الدور المحوري للجماعة المحلية " البلدية " في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال المراهنة على الاتصال التشاركي وتسخيره لأجل التنمية المستدامة، وضرورة توفير بيئة تواصلية تضمن إشراك المواطن ومختلف الفاعلين في سيرورة العمل التنموي سيما على المستوى المحلي، مع توضيح كيفية ممارسة الاتصال المستهدف للتنمية على المستوى العملي من خلال توحيد الجهود ودعمها .

الكلمات المفتاحية: الجماعة المحلية؛ الاتصال؛ المشاركة؛ التنمية المستدامة .

Summary:

The aim of this topic is to highlight the central role of the local community (municipality) in achieving the objectives of sustainable development in its economic, social and environmental dimensions by betting on and harnessing communication for sustainable development and the need to provide a communicative environment that ensures the involvement of citizens and various actors in the developmental process, At the local level, explaining how the development-oriented communication is being applied at the practical level through the consolidation and support of the efforts.

Key words: local community; communication; participation ; sustainable development.

1- مقدمة : تعتبر الجماعة المحلية "البلدية" في الجزائر المؤسسة القاعدية في مجال تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تعتبر المؤسسة الأكثر قربا واحتكاكا بالواقع المحلي ومشكلاته التنموية، ما يحتم عليها الانفتاح أكثر على المواطنين بتكثيف الاتصال معهم، وفسح المجال أكثر أمام المشاركة الشعبية في سيرورة العمل المستهدف تحقيق التنمية لضمان فعالية أكبر في تقديم الخدمات التنموية المختلفة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، من خلال التجسير بين جهود مختلف الفاعلين ودمجهم في العمل التنموي المحلي عن طريق الاستثمار في الاتصال ، وعليه، يمكن طرح التساؤل الآتي : كيف يسهم الاتصال التنموي للجماعة المحلية " البلدية" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟ وما هي الآليات العملية لممارسة الاتصال لأجل ذلك؟ وهو ما سنتناوله بالتفصيل في هذا الموضوع .

2- التنمية المستدامة : شهدت سنوات السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي إدراكا متزايدا بأن النموذج التنموي المنتهج هو نموذج غير مستدام ، حيث شكلت طرق الإنتاج والاستهلاك عبئا متزايدا على الكوكب الذي تعتمد عليه البشرية في جميع صور الحياة وحاجاتها .

وعليه؛ ترسخ الاقتناع بضرورة التوجه نحو نموذج بديل هو التنمية المستدامة التي تشمل ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيرًا في محتوى هذا النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ، ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية [1] " وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. في هذا الإطار، يؤكد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون بـ " مستقبلنا المشترك " على لسان رئيسة اللجنة برونتلاند على ما يلي : " البيئة هي حيث ما نعيش جميعا، والتنمية هي ما نفعله جميعا في السعي لتحسين حياتنا في هذه البيئة ، وهذان مفهومان متلازمان لا

ينفصلان[2]" . نستشف من هذا النص التحول الفكري العميق في النظر للعلاقة التبادلية بين التنمية ومختلف صور الحياة الأخرى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية .

2- 1- الأصول التاريخية للتنمية المستدامة : تعتبر التنمية عملية تحول مجتمعية شاملة تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتراعى فيها جوانب عدة .

تعود أول فكرة لظهور التنمية المستدامة بالمفهوم الحديث في 1968 عندما تم إنشاء نادي روما ، والذي دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[3].

بينما تمثل بدايات سنوات السبعينيات من القرن الماضي أولى الاهتمامات بالتنمية المستدامة، وبداية الإحساس العالمي الواعي بالأخطار المحدقة بالبشرية ، وقد انعقد مؤتمر استوكهلم خصيصا لمعالجة هذا الموضوع عام 1972.

كما شهدت سنوات الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة ووجود رابط بينهما فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد والبيئة للأجيال المستقبلية ، وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل، حيث أنه في عام 1980 وضعت المحاولة الحقيقية الأولى لتعريف التنمية المستدامة في الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة، والتي أوضحت ضرورة التكامل بين قيم الحفاظ على البيئة وعملية التنمية[4] ". وعليه ، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1983 المفوضية العالمية للبيئة والتنمية لإعداد تقرير شامل عن وضعية البيئة العالمية[5]، وكان ذلك بهدف إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية من أجل صياغة مقترحات واقعية لمعالجتها والارتفاع بمستوى الفهم والالتزام بالعمل لدى الأفراد[6] وتوجت أعمالها بتقريرها المشهور " مستقبلنا المشترك" 1987. بينما تعزز الوعي العالمي أكثر بأهمية التنمية المستدامة في قمتي الأرض بريو دي جانيرو 1992 وقمة جوهانسبورغ 2002 .

فالتنمية المستدامة إذن، جاءت كمحصلة للجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة ، أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطّة مرسومة ، وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع[7] ولإقامة توازنات منطقية بين جوانب الحياة المختلفة.

2- 2- مفهوم التنمية المستدامة : هي فلسفة تنموية شاملة، جاءت كاستجابة لحل التناقضات التنموية السابقة وجعلها أكثر عقلانية واستدامة، وهي تعتبر خيارا استراتيجيا للمفاهيم والأنماط التنموية التقليدية.وقد قدمت تعريفات عديدة للتنمية المستدامة تنوعت بحسب الحقول المعرفية ومجالات الاهتمام .

عرّفت التنمية المستدامة من طرف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 بأنها" التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع[8]".

بينما التعريف الأوسع انتشارا وتأسيسا ذلك الوارد في تقرير لجنة برونتلاند 1987، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[9]" . ورغم أن التنمية المستدامة في بداياتها ركزت على البعد البيئي إلى درجة أن المفهومين يقتربان من التطابق ، إلا أنها اتسعت لتشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية بالمعنى الواسع كما سنرى.

2- 3- أبعاد التنمية المستدامة : تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتقاطعة هي :

2-3-1- البعد الاقتصادي : يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن ، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. ويندرج تحت هذا العنصر :

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية : من خلال إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، خاصة وأن ما هو موجود على الأرض يعتبر موروثا انسانيا يجب أن يحوّل للأجيال القادمة[10]؛

- تخفيض استهلاك الموارد الطبيعية سيما من جانب الدول المتطورة التي تستهلك مزيدا من هذه المواد؛

- التوجه نحو استخدام التكنولوجيا النظيفة والأكثر حماية وصداقة للنظم الطبيعية، وتشجيع الاستثمارات المحلية لتعزيز التنمية المستدامة في كل الدول بما فيها النامية، وتحقيق المساواة في توزيع الموارد،والتحكم في حجم التكاليف البيئية وتثبيت المعدلات السنوية لاستهلاك الطاقة وتنمية مصادر تمويل التنمية[11].

2-3-2- البعد الإنساني والاجتماعي : ويعني تحقيق تقدم كبير في تثبيت السكان ، لتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال المزاوجة بين الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة ، أي الأخذ في الحسبان العوائد الايكولوجية والاجتماعية[12]. وقد حددت لجنة برونتدلاند ست جوانب لضمان حياة نوعية لسكان العالم وهي : إعادة دفع النمو، تحسين نوعية النمو، الاستجابة للحاجات الأساسية للسكان كالشغل، التغذية، الطاقة، المياه والصحة، ترسيم نمو سكاني متوازن ، الحفاظ على قواعد الموارد وتحسينها ، إعادة توجيه التكنولوجيا والتسيير الجيد لجميع المخاطر المحدقة بها[13] .

2-3-3- البعد البيئي : أشار المبدأ الرابع من إعلان ريو أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. ويتعلق الأمر بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية، والموارد الغابية والمائية في العالم، فمراعاة الجانب البيئي يكون من خلال:

- حماية الموارد الطبيعية : حيث أن التنمية المستدامة كانت في بدايتها قضية بيئية بالدرجة الأولى من خلال ما ذهبت إليه تعاريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، قبل أن تتوسع لتضم مؤشرات نوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية[14] .ولذلك فهي تسعى إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للثروة الغابية وحماية مصايد الأسماك والتحكم في النفايات وإعادة تدويرها بالطرق الحديثة.كما يسعى هذا البعد إلى تشجيع معالجة المياه المستعملة ، التحكم في طرق الزراعة العضوية والحد من انبعاثات الغاز المسبب لنفاذ طبقة الأوزون[15] ، وغير ذلك من الصور المختلفة لحماية البيئة من خلال ما سبق ، نستنتج أن هناك تداخلا وتكاملا بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة ، وأنه لا يمكن تجاهل أي بعد من الأبعاد ، رغم أن ما ورد فيه يمثل أهم الموضوعات التي ينبغي التركيز عليها في كل بعد وليس كل الموضوعات والقضايا .

3- البلدية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:

3- 1- مفهوم البلدية : نص قانون البلدية رقم 11- 10 على أنها "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وقاعدة اللامركزية، وهي تشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[16]"، وهي الممثل للدولة محليا.

3 -2- وظائف البلدية في مجال التنمية المستدامة : تركز التوجهات التنموية العالمية الحديثة على ضرورة العمل على المستويات المحلية ، وهو ما تم تضمينه في فصول الأجندة 21 ؛حيث يركز الفصل 28 على ضرورة تثمين مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم أعمال القرن 21 ، كما أكد المجتمع الدولي خلال قمتي الأرض بريو وجوهانسبورغ على الدور الحيوي للسكان الأصليين ومجتمعاتهم في التنمية، ويوصي الدول بأن تعترف وتدعم بالصورة الواجبة هويتهم وثقافتهم ومصالحهم، وأن تتيح سبل مشاركتهم الفعالة في انجاز التنمية المستدامة وتدعيم أركانها الثلاث المترابطة المتمثلة في حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . غير أن التطبيق العملي لهذا المبدأ لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تفعيل دور البلدية كجماعة محلية تنفيذية .

في الجزائر، تعتبر المجالس المحلية المنتخبة – البلدية - أجهزة رسمية للعمل التنموي المحلي ، فهي لا تزال – منذ الاستقلال إلى اليوم - تمثل المؤسسة التنفيذية للدولة بصورة مباشرة في مجال تقديم الخدمات خاصة وفي المجال التنموي عامة ، فهي قاعدة الهرم للتنظيم الهيكلي الرسمي للدولة والممثل لها ، كما أنها الفضاء الأكثر إتاحة - افتراضا- للفرصة بالنسبة للمواطنين ولجميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة من المشاركة في عمليات التنمية بمختلف قطاعاتها ومستوياتها .

وقد مرت المجالس المحلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمراحل مختلفة ، حيث تأثر دورها في المجال التنموي بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتشريعي وبالتغيرات التي مسّت تلك الجوانب، غير أن المؤكد أنها ظلت طوال هذه الحقبة المؤسسة الرسمية الأكثر احتكاكا وقربا من الواقع المحلي ومشكلاته ، واحتياجات المواطنين وانشغالاتهم واهتماماتهم بل وطموحاتهم .

تم وضع لجان دائمة مختصة على مستوى كل جماعة محلية وذلك للتكفل بالقضايا ذات الصلة بكل مجال تنموي، وقد حدّد القانون هذه اللجان على النحو الآتي : لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، لجنة الري والفلاحة والصيد البحري، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب[17]. وبناء على تلك اللجان الفرعية يتحدد دور البلدية من الناحية التنفيذية والعملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجسيد أبعادها المختلفة كما يلي :

3-2-1- في المجال الاقتصادي: تقوم البلدية في هذا المجال بإعداد برامج اقتصادية سنوية والسّهر على تنفيذها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية ، واختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية، والمشاركة في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، وكذا المبادرة بإجراءات التحفيز وبعث التنمية للنشاطات الاقتصادية المختلفة في ظل احترام قاعدة الموارد المتاحة والمحافظة عليها، واتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته بما يعود بالفائدة على جموع مواطني البلدية[18].

3-2-2- في المجال الاجتماعي والثقافي: يعتبر الجانب الاجتماعي مطلبا أساسيا ضمن مبادئ التنمية القابلة للاستدامة، وعليه فالبلدية كجماعة محلية تتخذ كافة الإجراءات في هذا المجال قصد :

- ترقية الطفولة وحدائق الأطفال والتعليم الثقافي والفني،
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية وتقديم المساعدة للهياكل المكلفة بالشباب ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي.
- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب شغل وامتصاص البطالة،وحصر الفئات الاجتماعية المحرومة والهشة، وتنظيم التكفل بها وفق ما هو مقرر في مجال التضامن والحماية الاجتماعية .
- حماية دور العبادة وتشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية والثقافة والنظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة .
- المحافظة على التراث الثقافي وحمايته وتهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية، وانجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وانجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير النقل المدرسي[19] .

3-2-3- في مجال البيئة وحفظ الصحة العامة : تعتبر عملية حماية البيئة و الصحة العامة مبدأ أساسيا من مبادئ التنمية المستدامة لتحقيق الرفاه الانساني ،كما نصت على ذلك قمتي الأرض بريو دي جانيرو وجوهانسبورغ وكذا الأهداف

الإنمائية للألفية ، في الإطار؛ تشير منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة غير السليمة تسبب ما نسبته 25 في المائة من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها[20].لذلك اعتبر المشرع الجزائري الحق في بيئة سليمة ورعاية صحية حقا مشروعا لكل المواطنين دستوريا[21] .

ونظرا لتزايد الوعي بأهمية البلدية وتعاظم دورها في مجال حماية البيئة - سيما على المستوى المحلي-، فقد نص القانون على أن البلدية تسهر بموجب ذلك على ما يأتي[22] :

- توزيع المياه الصالحة للشرب، حيث تعتبر البلدية المسؤول التنفيذي الأول عن هذه العملية الحيوية ، كما تسهر على ضمان جودة المياه الشروب ، وحماية المواطن من الأمراض المتنقلة عبر الماء كالتيفوئيد وغيره .
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها، وذلك بالتكفل بانجاز قنوات الصرف الصحي والحرص على عدم اختلاطها بالماء الشروب وصيانتها ، وتوجيهها لأغراض أخرى كالسقي والزراعة أو الصناعة بعد تصفيتها ومعالجتها .
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها وتثمينها، والإسهام بالتنسيق مع عديد الأطراف الأخرى ذات الصلة في إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ،
- في مجال النفايات المترلية؛ نجد قانون تسيير النفايات لسنة 2001 يؤكد على أن رئيس البلدية يشرف على إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المترلية وما شابهها، مع تحمل البلدية مسؤولية تسيير هذا النوع من النفايات من خلال جردها وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة مسؤولية تسيير النفايات وجمعها ومعالجتها[23].

إن هذه المسؤولية الواقعة على عاتق البلدية تكون لغرض تقديم خدمة عمومية لمواطنيها من خلال : وضع نظام لفرز النفايات المترلية وتثمينها وتنظيم جمع النفايات الخاصة الناتجة عن الأشغال المترلية والنفايات الضخمة وجثث الحيوانات ومنتوجات تنظيف الطرقات والساحات والأسواق ، وكذا وضع جهاز لإعلام المواطنين وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة وكذا التدابير الرامية للوقاية من هذه الأخطار[24]، كما تضطلع البلدية بمهمة جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها ، وبوجه عام حماية الإقليم وتهيئته[25].

- السهر على نظافة العمارات، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية والحفاظ على صحة الأغذية والأماكن العامة والمؤسسات المستقبلة للجمهور .
- حماية التربة والموارد المائية والمساحات الخضراء وتهيئتها، وحماية الأراضي الفلاحية والمساهمة في صيانة فضاءات الشواطئ والترفيه[26].

وعليه، فالبعد البيئي يشكلا رهانا كبيرا للجماعة المحلية لضمان حياة أفضل للمواطنين، وتحسين سبل العيش بناء على احترام معايير السلامة البيئية وتقاطع هذا البعد مع الأبعاد الأخرى.

إن ما تمت الإشارة إليه من أدوار البلدية ووظائفها في مجال تقديم خدمات تنموية متوازنة ، تلبي حاجات المواطنين لا يرتبط حصريا بجدوى المنظومة القانونية أو تشجيع البيئة الاقتصادية والتنموية فحسب، بل إنها تبقى بحاجة ماسة إلى ممارسة الاتصال وتوجيهه لخدمة التنمية ، وذلك بانتهاج مقاربة اتصالية تشاركية تخفف العبء الملقى على عاتق البلدية من جانب، وتمنح المواطنين حق المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة من جانب آخر إعدادا للمشاريع وتنفيذا ومتابعة .

4- الاتصال لأجل التنمية المستدامة : يعتبر الحق في التنمية عموما والمستدامة خصوصا حقا من حقوق الإنسان ، وذلك من خلال الحق في العيش الكريم والرفاه الاجتماعي ،غير أن ذلك يحتم وضع تدابير وإجراءات على مختلف الأصعدة سياسيا وتشريعيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا .

4-1 - مفهوم الاتصال التنموي ووظائفه : يشير إلى الإسهام الكلي للاتصال في تنمية المجتمع من خلال تقديم ومناقشة قضايا التنمية وفسح المجال أمام الجميع للمناقشة وإبداء الرأي.

كما يعتبر عملية تقاسم المعرفة بين المعنيين بقضية تنموية ما وصولا إلى توافق على العمل الواجب اتخاذه إزاءها، فهو فعل يعبر عن فهم وتفهم وتفاهم تضمن من خلاله المشاركة في اتخاذ القرارات وفتح الآفاق أمام الأفكار المبدعة [27] "، وذلك وفق استراتيجية محددة مسبقا تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب المساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة .

بناء على ذلك، يراعي الاتصال التنموي مختلف الآليات المساعدة على فتح قنوات الحوار والتشاور ، ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين في الحقل التنموي، وخلق تعاون يضمن وصول المعلومات بشفافية وعدالة للكل وتيسير سبل التبادل والتحول من أسلوب المبادرات الجاهزة إلى المساهمة في تشكيلها وبلورتها وحتى تطبيقها .

إنه لا يشير بأي حال من الأحوال إلى هيمنة طرف على طرف بحكم المركز أو صفة الرسمية من عدمها أو حتى طابع المؤسساتية أو أي معيار آخر ، كما أنه لا يعني الاقتصار على نقل المعلومات في اتجاه واحد ، إنه يشمل مختلف العمليات الاقناعية والتفاعلية التي تتيح الفرصة للتحول من الطابع الخطي - إخبار فقط - إلى الاتصال بمعناه الواسع كعملية ثنائية تفاعلية وتشاركية، يتم خلالها تبادل الأدوار بين فاعلين عدة إشراكا للكل من أجل الكل وصولا إلى تحقيق غايات تنموية تعود ثمارها على الكل في إطار العدالة والمساواة .

وعليه، يضطلع الاتصال المسخر لخدمة أغراض التنمية المستدامة بجملة من المهام نوجزها فيما يأتي:

- مهمة توفير المعلومات للسكان عن التنمية وشروط نجاحها، مع شرح القوانين وتبسيط الإجراءات وذلك من خلال تنشيط وتوسيع الحوار، وإتاحة الفرصة أمام الناس للتعبير عن آرائهم وأفكارهم.
- توسيع الآفاق الفكرية ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة، باعتبار التنمية تتطلب قيما ومعايير اجتماعية متجددة ، فنظام الاتصال هو أداة للتعبير نحو نظام اجتماعي شامل ، كما يسعى إلى إيجاد الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية وترسيخ التطورات الايجابية[28]مع مراعاة الجوانب القيمية والثقافية .

4-2- الاتصال كآلية لتعزيز المشاركة الجماهيرية في عمليات التنمية المستدامة :

تعتبر المشاركة الجماهيرية فعلا مهمّا في التنمية المستدامة بجميع جوانبها ، في هذا الإطار تشير المقاربة الاتصالية التشاركية إلى ضرورة ألا يقتصر دور الأفراد على تطبيق المبادئ التنموية، بل الإسهام بأفكارهم وجهودهم وممارساتهم في إنجاح المشاريع المختلفة ، إنه من الضروري خلق إحساس لدى هؤلاء بأنهم جزء لا يتجزأ من العملية الرامية للتطوير والتحديث والانتقال إلى الأفضل، بل وإنهم أول المستفيدين من نتائج هذه العمليات على خلاف ما تعودوا عليه من استقبال لمشاريع جاهزة لا تحظى عادة بثقتهم ، ولا يسهمون فيها بأي جهد عدا فعل القبول .

وعليه، فإن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه آليا اتجاهات ايجابية نحو المشروعات الجديدة، وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل السلبية الضارة التي تعيق هذه المشروعات ، كما أن مشاركة هؤلاء في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤوليات وتحقيق الأهداف المرجوة ، سيما أن إحساس هؤلاء وإدراكهم بأن العائد من التنمية سيعود بالفائدة المباشرة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم ، وبالتالي كسب ثقتهم وتعاونهم.

فالاتصال التشاركي عملية متناغمة يؤدي فيها مختلف الفاعلين أدوارهم بشكل جماعي، فجهد أي شخص لا يكتسب معناه إلا إذا اكتمل بجهد الآخر[29] ، وعليه تصبح الرهانات ليست فردية بل جماعية ، كما أن حل المشاكل يكون بمساهمة الجميع ، ففي هذا النوع من الاتصال يصبح الناتج الاتصالي نتيجة مساهمة الجميع من خلال مختلف عمليات التفاعل

والتشاور وتكامل الأدوار بما يحقق انتظارات هؤلاء الفاعلين ويلبي احتياجاتهم، في المقابل تصبح عملية التنمية المستدامة بدورها محصلة جهود جماعية يشارك فيها مختلف الفاعلين كل من موقعه والرابط بينهم هو الاتصال، بما يحمله من تقاسم للمعلومات وتداولها بشفافية وخلق جو من الثقة والتعاون والولاء وغياب التأويلات الخاطئة التي تسبب فقدان الثقة في الفاعلين ومن ثم الانصراف ، ما يجعل الجهود مشتتة .

5- الاتصال والمشاركة على مستوى الجماعات المحلية " تجربة البلدية في الجزائر":عند الاعتماد على الاتصال من أجل التنمية المستدامة، يتوجب على السلطة التعاطي ايجابيا مع الجمهور الطامح إلى إشراكه في كل حلقات ومسارات البرامج التنموية بدءا بالتفكير وأخذ المبادرات وصولا إلى الانجاز والمتابعة والتقييم، غير أن ذلك يحتم بشكل أكيد التعرف على مختلف السياقات المرتبطة بهذا الجمهور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

يسهم الاتصال التنموي على مستوى الجماعات المحلية في التشجيع على حشد الطاقات والإمكانات،وترشيد استثمارها من جانب، ومن جانب آخر يساعد على خلق التوافق المجتمعي حول المشروعات التنموية والالتفاف حولها بشكل يوفر فرصا اكبر لنجاحها نتيجة الفهم والاقتناع بها وبجدواها ؛في هذا الإطار لا يمكن لهذا الاتصال تهميش أي طرف أو إقصاء أي جهة، ولا حتى استبعاد أي وسيلة اتصالية من سيرورة العمل الواجب القيام به،والمعنى أن هذا النمط من الاتصالات يقوم بوظيفة التجسير بين الجهود وردم الهوة بين الصراعات والمصالح المشتركة التي غالبا ما تجعل نتائج المشاريع في مهب الريح .

في الجزائر، لعب التحول السياسي والاقتصادي دورا أساسيا في تحوير دور المجالس المحلية وتعزيزها، فقد كرس صدور أول دستور تعددي في الجزائر 1989 [30] هذا الانفتاح من جانب ، وعلى الجانب الآخر جسّد مبدأ اللامركزية محققا عنصر المشاركة الشعبية والمجتمعية عموما ومدعما لها ، كما تعزز هذا المبدأ بمقتضى قانون البلدية لسنة 1990 و تم التأكيد عليه أيضا في قانون الجماعة المحلية البلدية لسنة 2011 الذي ينص على أن " البلدية هي القاعدة الإقليمية ومكان لممارسة المواطنة[31]، سيما أن هذه الخلية الإدارية تخضع دستوريا في اختيار طاقمها للاقتراع المباشر من طرف المواطنين ، والذي يؤكد على أن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية تشجيعا للديمقراطية على مستوى الجماعات المحلية ، بل لكل مواطن الحق في تسيير الشؤون العمومية والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ... تحقيقا للتنمية المستدامة[32] ، كما يستلزم ذلك ضمان الحصول على المعلومات ونقلها[33] ، وبالتالي فهي المؤسسة الأكثر مشروعية وأهمية في وعي المواطن المعني بالعملية التنموية أو الخدمات العامة، والذي يعتبرها أكثر المؤسسات مساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ولما كان المجلس الشعبي البلدي يشكل إطارا للتعبير عن الديمقراطية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ، فهو ملزم باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن في الإطار استعماله لكل الوسائل الإعلامية المتاحة ، كما يلزم المجلس بتقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين تحقيقا للشفافية بما في ذلك ما تعلق بالمجال التنموي ، كما يتم وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تحسين ظروف معيشتهم[34].

في مجال المحافظة على البيئة والصحة العامة ، يتم وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة، وكذا التعرف على التدابير الرامية إلى الوقاية من هذه الآثار واتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شابهها . وحث المواطنين على إنجاح العملية.

كما يلزم بتعليق مشروع المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها بمجرد إعداده ويوضع تحت تصرف المواطنين في مقر البلدية مدة شهر للاطلاع عليه وإبداء الرأي فيه ، كما يتم إعلام المواطنين بقرار المصادقة على المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها عن طريق الصحافة [35]،مع إلزام مستغلي منشآت معالجة النفايات بتقديم كل المعلومات الضرورية للسلطات المكلفة بالحراسة والمراقبة[36].

غير أن الملاحظ على أرض الواقع غياب التطبيق الفعلي من خلال الضعف الكبير في مجال الاتصال بالمواطنين أو مشاركتهم في السياسات التنموية.

لقد بات من الضروري انفتاح المجالس البلدية المنتخبة أكثر على المواطنين من خلال التعرف عليهم وعلى احتياجاتهم سواء الاتصالية أو التنموية من أجل الوقوف العملي على ما يلبي مطالبهم وطموحاتهم،كما بات لزاما أن يتوج هذا الانفتاح لمخاطبة هؤلاء والتحدث لهم مقابل الاستماع إليهم بنفس الدرجة على الأقل، ومناقشتهم حول القضايا والانشغالات التي تهمّهم ، ومعرفة أفعالهم وردود أفعالهم ، والاقتناع التام أن الحل التنموي يكمن في الاتصال وأن هؤلاء هم جزء لا يتجزأ من هذا الحل، وبالتالي التوجه إليهم لا انتظارهم في المكاتب .

6- المهام المطلوبة من مسؤولي البلديات في المجال الاتصالي: من الأهمية بمكان انطلاق رؤساء البلديات في جهودهم الاتصالية من أجل التنمية من استراتيجيات واضحة تبدأ بتحديد أهداف التنمية وتترجم الاحتياجات وترتكز على مشاركة الجمهور وتشجعه على تحمّل مسؤولية التنمية الخاصة بهم . وعليه، يتوجب على مسؤولي البلديات القيام بالعديد من المهام في هذا الإطار منها:

- توفير بيئة لتيسير الحوار وتبادل الأفكار بين الجماعات المختلفة والأفراد، مع التفهم الجيد للأوضاع المحلية .
- تشجيع التفكير في مشكلات التنمية والحلول الممكنة،وهذا يفترض تجنيد الأفراد الذين لديهم مثل هذا التفهم .
- دعم إعداد وتنفيذ الأفعال الواقعية لتنفيذ الحلول وذلك من خلال تشجيع الفاعلين بتبادل وجهات النظر .
- دعم جهود بناء الوعي والتحفيز والتعليم وتنفيذ خطط التنمية بوساطة استخدام استراتيجيات الاتصال الملائمة لكل جماعة من المشاركين .
- ضمان التداول الفعال للمعلومات بين المشاركين المختلفين من خلال استخدام قنوات الاتصال الملائمة لجماعات المشاركة .
- دعم صنع القرار من خلال تيسير الإجماع فيما بين الفئات المختلفة من الفاعلين بما في ذلك المواطنين.
- تطوير التعاون المحلي والشراكة من خلال تأسيس التحالفات مع الشخصيات المرجعية والجهات الفاعلة.
- متابعة تطوير المبادرات من خلال التأكد من الأفعال التي تم اتخاذها ملائمة وإخضاعها للمتابعة والتقييم[37] .

إن ما ينبغي التأكيد عليه في عملية الاتصال التنموي هنا هي الأهمية القصوى لمشاركة المواطنين التي تعد شيئا أساسيا في عملية التخطيط المبنية على إعداد ونقل الرسائل التي يجب أن تكون متلائمة مع الجماعات المستهدفة ، وإذا كنا نريد أن نجعل المشاركين مندمجين كليا في جهود الاتصال والتنمية، فيجب أن نقوم بتكييف هذه المنهجية والقيام بالاتصال بالمشاركة الذي يعمل على تقوية الحوار وصنع القرار[38] ، والتحوّل من العملية الإعلامية إلى العملية الاتصالية المبنية على الإقناع والمشاركة .

7- الجهود العملية للاتصال التنموي على مستوى الجماعة المحلية " البلدية" : تتمثل في:

1- الدخول إلى المجتمع وبناء الفهم والتعاون المتبادلين،حيث من الواجب أن البدء من الاحتياجات كما تعبر عنها المجتمعات المحلية المعنية مباشرة بالتنمية لا كما يتصوره القائمون عليها .

2- تحديد المشكلة التنموية بالتعاون مع مختلف المعنيين وتحديد جماعات المجتمع المختلفة والمعنيين الآخرين المهتمين بالمشكلة وبالمبادرة التي تم اختيارها ، فنجاح عملية الاتصال يرتبط بمدى معرفتنا لنوعية الجمهور المستقبل لذا، فإن معرفة الخصائص العامة والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للجمهور تكون أساسية لتوجيه الرسائل الملائمة إليهم بحسب تلك المعايير .

3- تحديد احتياجات الاتصال وأهدافه وأنشطته : إنه من الواجب الربط بين احتياجات التنمية واحتياجات الاتصال؛ حيث يجب التفريق بين نوعين من الاحتياجات : الأول متعلق بالموارد والإمكانيات المادية، والثاني يشمل تحديد الاحتياج الاتصالي هل هناك حاجة للمعلومات أو للتوعية أو للإقناع ،تنمية المهارات، تبني سلوكات أو اتجاهات[39]... وعلى أساس ذلك يتم تحديد الهدف من عملية الاتصال .

4- اختيار قنوات الاتصال ووسائله : يكون ذلك بناء على المعطيات المتعلقة بالجمهور ، بحيث تتم المزاوجة بين نوعين من الوسائل وهي: وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة كالإذاعة والصحافة والتلفزيون والمواقع الالكترونية ، ووسائل الاتصال الشخصي الذي يعتبر أكثر قدرة على إثارة الاهتمام والتقبل للأفكار الجديدة،كما أنه يساعد على تقدير حجم التعرض للرسالة ومعرفة الأثر الذي أحدثته، وتعديل أسلوب الخطاب ليتلاءم مع الظروف المحيطة وهو فعال جدا سيما مع المجتمعات المحلية[40] .

5- إعداد مواد الاتصال وأدواته بما يتناسب وتحقيق الأهداف، ويكون ذلك من خلال وضع استراتيجية واضحة

6- إعداد خطة لمتابعة الأنشطة الاتصالية والجدول الزمني والميزانية والقيام بعمليات تقييمية لمختلف الأنشطة الاتصالية للوقوف على مدى تحقيقها للأهداف المرجوة وكذا تقويم ما يمكن تقويمه[41]وتكييف تلك الجهود مع الإمكانيات المتوفرة سواء المادية أو التقنية أو حتى البشرية .

خاتمة

من خلال العرض السابق ، يتضح الدور المحوري للجماعة المحلية البلدية في عمليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، غير أن ذلك يتوجب إحداث تغيير جوهري في الآليات العملية المستهدفة للتنمية من خلال التوجه نحو الاستثمار في الاتصال واعتباره السبيل المناسب لذلك، وإتاحة الفرصة أكثر لمشاركة المواطنين، وعلى مسؤولي البلديات الوعي التام بأهمية الإقناع بجدوى المشاريع التنموية لمختلف الفئات الاجتماعية، ومنح دور أكبر لكل الفاعلين المعنيين بالتنمية من خلال رفع مستوى التنسيق وتقاسم المعلومات، غير أن تحقيق ذلك يتطلب إحداث تغيير في البنية الذهنية وفي الثقافة التسييرية والإدارية للقائمين على شؤون البلديات ، وإقناعهم بجدوى الاتصال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا عدم التوقف عن الاتصال بكل أشكاله خدمة للتنمية .

قائمة الهوامش والمراجع [1]

---

[1] دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، دمشق ، المركز الوطني للسياسات الزراعية 2003 ، ص 63 .

[2] كامل عارف محمد : مستقبلنا المشترك – اللجنة العالمية البيئة والتنمية – سلسلة عالم المعرفة ، الكويت عدد 142 ، أكتوبر 1989 ، ص 17 .

[3] الطاهر خامرة : المسؤولية البيئية والاجتماعية - مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2007 ، ص 24 .

[4] علاء محمد الخواجة : العولمة والتنمية المستدامة ،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،ج 01 ، بيروت Folss ناشرون ، واليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم 2006 ، ص 415 .

[5] محمد محمود الإمام:السكان والموارد والبيئة والتنمية ، ، الموسوعة السابقة،ص 358 .

[6] محمد كامل عارف : مستقبلنا المشترك ، مرجع سابق ، ص 24 .

[7]ANDER Guichaoucha : Sciences sociales et développement durable veut dire ,éd d'organisation, France 2004 , p23.

[8]CORRINE Gendron:le développement durable comme compromis,Québec 2006,p 66.

[9] عبد الوهاب شنيخر : مدى فعالية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمعيار للتنمية المستدامة – دراسة حالة بمؤسسة أرسيلور ميتال -رسالة ماجستير غير منشورة -، جامعة باجي مختار عنابة 2009 ، ص 24 .

[10] LAHSSEN Abdelmalek et PATRICK Mundler : économie de l'environnement, paris, 199 , p 45 .

[11] RAJI Kamel : développement durable et responsabilité sociale de l'entreprise marocaine ,séminaire sur responsabilité sociale de l'entreprise ,Aghadir ,2007 ,p3.

[12] Belattaf MATOUB et Salem Alia : changements climatiques et impacts sur les cotes méditerranéennes, rencontre internationale de l'économie de l'environnement changements climatiques et d d des régions littorales cas méditerranée ,Annaba 12-13 décembre 2009, p 2.

[13] GENEVIERE Ferone:Ce que développement durable veut dire, éd d'Organisation,2004,p5.

[14] ELMOUJADIDI Noufissa et KARIM Khaddouj : développement durable et responsabilité sociale de l'entreprise marocaine .séminaire sur responsabilité sociale de l'entreprise .Agadir 2007 p 4

[15] RAJI Kamel ,ibid.,p3.

[16] المادة 1و2 من القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب 1432 موافق لـــ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية .

[17] المادة 31 من قانون البلدية السابق.

[18] المواد 107، ،108،و 111 من قانون البلدية السابق.

[19] المواد 122و118 من قانون البلدية السابق.

[20] العقيد الياس أبو جودة : التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تاريخ آخر اطلاع يوم 2018/01/28 www.lebarmy.lb

[21] راجع المواد 66 و68 من القانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 / 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج ر 14 .

[22] المادة 23 من قانون البلدية السابق .

[23] راجع المواد 14، 31،30و32 من القانون رقم 01- 19 مؤرخ في 27 رمضان 1422/ 12 ديسمبر 2001 يتضمن تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها .

[24] راجع المواد من 31 إلى 34 من قانون تسيير النفايات السابق.

[25] ـــ راجع المواد : 94- 108 – 110 – 112 149 من قانون البلدية السابق.

[26] المواد 112و 124 من قانون البلدية السابق .

[27] إبراهيم يازو: كيف نخطط للتواصل التنموي التشاركي؟ تاريخ الاطلاع على الموقع 2009/05/15 www.Aljamaa.net

[28] فاروق خالد الحسنات: الإعلام والتنمية المعاصرة، ط01، دار أسامة ، الأردن2011، ص 272.

[29] ALEX Mucchueilli : la nouvelle communication, sans ed,Armon Colin, Paris 2004 , p 95

[30] المادة16 من الدستور المؤرخ في 23 فيراير1989 .

[31] المادة 01 من قانون بالبلدية السابق .

[32] الفقرة 10 من ديباجة القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري 2016.

[33] المادة 51 من القانون السابق المتضمن التعديل الدستوري.

[34] يراجع في الإطار : المواد 11، 12 ، 103 من قانون البلدية السابق.

[35] مرسوم تنفيذي 07 ـــ 205 مؤرخ في 15 جمادي الثانية 1428 موافق لـــ 30 يونيو 2007 المحدد لكيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المترلية وما شابهها ونشره ومراجعته .

[36] المادة 47 من قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها السابق .

[37] عبد الرزاق محمد الدليمي: الإعلام والتنمية ، دار المسيرة ن ط01، عمان الأردن ص18-188.

[38] المرجع نفسه، ص 189 .

[39] المرجع نفسه، ص 191.

[40] فاروق خالد الحسنات: الإعلام والتنمية المعاصرة ، مرجع سابق، ص 15.

[41] عبد الرزاق محمد الدليمي: الإعلام والتنمية، مرجع سابق، ص 190